مقالة بحثية

مجلة جامعة الملكة أروى
Queen Arwa University Journal
QAUSRJ

مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على العلاقات العربية الصينية 2025 - 2013

محمد عبداللطيف الشوكاني [1]، محمد أحمد الصيادي [1]

[1] عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة المستقبل

2025

الملخص:

تعد مبادرة الحزام والطريق (BRI) التي أطلقتها الصين عام 2013 واحدة من أكثر المبادرات تأثيراً في العلاقات الدولية، تربط المبادرة الصين بدول العالم، عبر طرق ومسارات للتبادل التجاري وتطوير العلاقات السياسية، وبالتالي فهي تقوم على رسم تحالفات جديدة وإيجاد نمط جديد في العلاقات الدولية لاسيما فيما بين الدول الكبرى، وتحتل المنطقة العربية أهمية لدى الصين نظراً لما تزخر به من مخزون نفطي هائل يحتاجه القطاع الصناعي الصيني، فضلاً عن الفرص الواسعة التي توفرها المبادرة للاستثمارات الصينية بالبنية التحتية في الموانئ والسكك الحديدية والطرق السريعة.

تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير المبادرة على طبيعة العلاقات العربية الصينية، وذلك من خلال تحليل تأثيراتها السياسية والاقتصادية والثقافية على التعاون بين الطرفين، وقد توصلت الدراسة إلى أن مبادرة الحزام والطريق أثرت بشكل إيجابي اقتصادياً على العلاقات العربية الصينية من حيث زيادة حجم التبادل التجاري، وارتفاع حجم الاستثمارات الصينية، فيما اتسم التأثير السياسي والثقافي والتكنولوجي للمبادرة بالمحدودية، حيث لم تقترن المبادرة بتحول في مواقف الصين تجاه القضايا العربية الجوهرية، كما لم تطور العلاقات إلى مستوى الندية أو التكامل المنشود. كما تبرز الدراسة جملة من التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي تواجه التعاون العربي الصيني في إطار المبادرة.

الكلمات المفتاحية:

مبادرة الحزام والطريق، العلاقات العربية الصينية، الشراكة الاستراتيجية، الجغرافيا السياسية.

بيانات البحث:

الناشر	جامعة الملكة أروى
DOI	10.58963/qausrj.v29i29.317
P-ISSN	2226-5759
E-ISSN	2959-3050
تاريخ الاستقبال	16/ يوليو / 2025
تاريخ القبول	28/ يوليو / 2025
تاريخ النشر	31/ ديسمبر / 2025
الحقوق الفكرية ©	(CC BY 4.0)
لغة نشر المقال	اللغة العربية

طريقة الاقتباس:

Al-Shawkani, M. A., & Al-Sayyadi, M. A. (2025). The Belt and Road Initiative and its Impact on Arab Chinese Relations: 2013 - 2025. *Queen Arwa University Journal*, 29(29), 16. https://doi.org/10.58963/qausrj.v29i29.317

جهة الاتصال الرئيسية:

اسم الباحث: محمد عبداللطيف الشوكاني[1]
تلفون: +967777908008
بريد النشر: editor@qau.edu.ye

الجهات / المؤسسات:

انتماء الباحث: جامعة المستقبل.
جهة التمويل: لا يوجد.

مجال البحث / الاختصاص:

العلاقات الدولية، العلوم السياسية.

رمز الاستجابة السريعة:

امسح الكود لزيارة موقع المجلة
Scan QR code to visit this journal on your mobile device.

CC BY

ROR: 03ygqq617
ISSN : 2226 - 5759

Translation:

The Belt and Road Initiative and its Impact on Arab-Chinese Relations 2013 - 2025

Mohammad A. Al-Shawkani [1], ***Muhammad A. Al-Sayyadi*** [1]

[1] Faculty Member, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Future University

2025

Abstract:

The Belt and Road Initiative (BRI), launched by China in 2013, is considered one of the most influential initiatives in international relations. It connects China with countries across the globe through trade routes and pathways aimed at enhancing commercial exchange and political relations. Consequently, the initiative seeks to forge new alliances and establish a novel pattern in international relations, particularly among major global powers. The Arab region holds strategic importance for China due to its vast oil reserves essential for China's industrial sector, in addition to the extensive opportunities the initiative provides for Chinese investment in infrastructure—especially in ports, railways, and highways.

This study aims to examine the impact of the BRI on the nature of Arab–Chinese relations by analyzing its political, economic, and cultural effects on bilateral cooperation. The study concludes that the Belt and Road Initiative has positively influenced Arab–Chinese relations economically, particularly by increasing trade volume and boosting Chinese investments. However, its political, cultural, and technological impact has remained limited. The initiative has not been accompanied by significant shifts in China's positions on core Arab issues, nor have the relations evolved to a level of parity or desired integration.

Moreover, the study highlights a set of political, economic, cultural, and technological challenges facing Arab–Chinese cooperation within the framework of the initiative.

Keywords:

Belt and Road Initiative, Arab-Chinese Relations, Strategic Partnership, Geopolitics.

المقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة تمثلت في صعود قوى اقتصادية جديدة تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، وفي مقدمتها جمهورية الصين الشعبية، وفي هذا السياق، أطلق الرئيس "شي جين بينغ" في عام 2013 مبادرة عرفت باسم "مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative - BRI)"، التي تُعد من أهم المشاريع التنموية في التاريخ الحديث، من حيث الامتداد الجغرافي والتأثير الاقتصادي والاستراتيجي، تهدف المبادرة إلى إعادة إحياء طريق الحرير القديم، من خلال إنشاء شبكة مترابطة من الممرات التجارية البرية والبحرية، وربط الصين بمختلف قارات العالم، عبر إقامة مشاريع في البنية التحتية وطرق النقل، وربطها عبر قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، مما يعكس سعي الصين لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي والثقافي.

وقد أسهمت مبادرة الحزام والطريق في تعزيز مكانة الصين الاقتصادية على المستوى العالمي، وذلك من خلال توسيع استثماراتها في البنية التحتية والتجارة عبر قارات العالم، وربطها بأكثر من (150) دولة ومنظمة دولية، وقد انعكست تلك الجهود في تحقيق تقدم اقتصادي شملت مؤشراته الارتفاع المطرد في معدلات النمو الاقتصادي، كما ساهمت في ترسيخ موقع الصين كثاني أكبر اقتصاد في العالم منذ العام 2010.

وفي إطار سعيها لتعزيز علاقاتها مع العالم العربي، تدرك الصين بأن الدول العربية تعد ساحة استراتيجية لتحقيق أهدافها طويلة الأمد، نظراً لما تتمتع به من وفرة في موارد الطاقة التي تحتاجها الصين بكميات كبيرة لتلبية متطلبات نموها الصناعي، فضلاً عن كونها سوقاً واعدة للمنتجات الصينية، كما أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة العربية يجعلها نقطة وصل رئيسية في شبكة التجارة العالمية.

وفي هذا السياق، اتجهت الصين إلى بناء شراكات استراتيجية مع الدول العربية، تقوم على أساس المصالح المتبادلة والتنمية المشتركة، دون الانخراط المباشر في النزاعات السياسية أو الصراعات الإقليمية، التزاماً بمبدأ "عدم التدخل" الذي تتبناه السياسة الخارجية الصينية.

ولقد ساهمت مبادرة الحزام والطريق في فتح مسار جديد للعلاقات العربية الصينية، حيث تصاعدت معدلات التبادل التجاري، وتوسّعت الاستثمارات الصينية في مشروعات البنية التحتية والموانئ والطاقة والاتصالات في عدد من الدول العربية، وعلى الرغم من ذلك فقد برزت مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي قد تؤثر على تطور مسار العلاقة بين الجانبين، مما يجعل العلاقة مع الصين مسألة استراتيجية تتطلب دراسة متأنية.

أولاً: اشكالية الدراسة

برغم ما حققته مبادرة الحزام والطريق من توسع اقتصادي وجيوسياسي في مختلف أنحاء العالم، إلا أن طبيعة تأثيرها على العلاقات العربية- الصينية لا تزال محل جدل ونقاش، في ظل تباين الأهداف الاستراتيجية بين الجانبين، وتفاوت مستويات التعاون السياسي والثقافي والتكنولوجي مقارنة بالتعاون الاقتصادي.

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما تأثير مبادرة الحزام والطريق على طبيعة العلاقات العربية الصينية على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والتكنولوجي؟

ثانياً: اسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ماهي أهم ملامح مبادرة الحزام والطريق؟ وأهدافها الاستراتيجية؟
2. كيف أثرت مبادرة الحزام والطريق على تطور العلاقات العربية الصينية؟
3. ما أهم التحديات التي قد تواجه العلاقات العربية –الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل طبيعة مبادرة الحزام والطريق وأهدافها.
- دراسة تطور العلاقات العربية الصينية في ظل المبادرة.
- معرفة تأثير مبادرة الحزام والطريق في تطور العلاقات العربية-الصينية.
- الكشف عن التحديات التي تعيق تطور العلاقات العربية - الصينية في إطار المبادرة.

رابعاً: فرضية الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة واسئلتها تم صياغة الفرضية الرئيسية التي مفادها: "تؤثر مبادرة الحزام والطريق إلى حد ما بصورة إيجابية في تحسين العلاقات العربية الصينية ".

خامساً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على واحدة من أهم المبادرات في تاريخ العلاقات الدولية ، وهي "مبادرة الحزام والطريق الصينية"، والتي تضم عدد كبير من دول العالم في مشروع واحد، وربط قارات العالم بطريق واحد وشبكة مترابطة، حيث تبرز الصين كلاعب رئيسي في المنطقة العربية، وتسعى الدول العربية لتنويع شراكاتها بعيداً عن الهيمنة الغربية، مما يجعل دراسة هذا الموضوع ضرورياً لصناع القرار في الدول العربية، مما يساعدهم على فهم أعمق لطبيعة الدور الصيني في المنطقة والباحثين في العلاقات الدولية والتنمية الاقتصادية، كما تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم أعمق للمصالح الصينية في المنطقة العربية وتأثيراتها المحتملة.

تبرز الأهمية العلمية للدراسة في كونه يندرج ضمن أحد أهم الحقول العلمية في ميدان العلاقات الدولية وهو ميدان التعاون الدولي، وتحاول الدراسة الكشف عن مؤشرات التعاون بين المنطقة العربية والصين، وحدود تأثير هذا التعاون في كافة المجالات، في ظل الملامح غير الواضحة لتشكل النظام الدولي الجديد.

سادساً: منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ومناسب لطبيعة المشكلة البحثية، حيث يعتمد المنهج على القيام بجمع المعلومات حول المشكلة بهدف معالجتها عن طريق توصيفها وتحليلها من جميع جوانبها وأبعادها، وتقوم الدراسة على توظيف المنهج من خلال وصف وتحليل مضمون مبادرة الحزام والطريق الصينية، وانعكاسات هذه المبادرة على العلاقات العربية – الصينية، كما سيتم تناول الموضوع وفق مقاربة الاعتماد المتبادل، بصفتها إطارا نظريا يفسر العلاقات العربية –الصينية لتركيزها على المسائل الاقتصادية كمحرك لعلاقات التعاون بين الصين والدول العربية.

كما تم الاعتماد أيضاً على المنهج التاريخي، كمنهج مساعد مناسب لطبيعة المشكلة البحثية، يمكن توظيفه لتحليل طبيعة تطور العلاقات العربية الصينية منذ القدم وحتى الآن.

سابعاً: مصطلحات الدراسة

مبادرة الحزام والطريق: هي استراتيجية تنموية أطلقتها الصين في العام 2013، تهدف إلى ربط القارات آسيا وافريقيا وأوروبا برياً وبحرياً من أجل تسهيل نقل البضائع والخدمات، وتعزيز الترابط التجاري والاقتصادي عبر شبكة من مشاريع البنية التحتية.

العلاقات العربية الصينية

تشير إلى مجمل التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية، والتي تطورت بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة، خاصة في مجالات التجارة، الطاقة، والاستثمار، وتُعد مبادرة الحزام والطريق أحد أبرز أطر التعاون المعاصرة بين الطرفين.

الشراكة الاستراتيجية:

هي علاقة تعاون طويلة الأمد بين دولتين أو أكثر، تقوم على تنسيق المصالح في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والأمنية، ويمكن أن تكون العلاقات العربية الصينية نموذجًا لهذا النوع من الشراكات، خاصة في ظل التوسع في مشاريع الحزام والطريق.

ثامناً: الدراسات السابقة

1. هدفت الدراسة التي أعدها (إسماعيل2023 ,.et al) بعنوان "دراسة تحليلية لمبادرة الحزام والطريق الصينية"، إلى أهمية وأهداف المبادرة ومتطلباتها والتحديات التي تواجهها بالإضافة إلى تحليل أثر المبادرة على الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية وعلى الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن المبادرة تمثل أداة للقوة الناعمة الصينية ، حيث تعتمد على الشراكة المتبادلة في اطار تعاون دولي جديد والذي يعمل على إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي ويغير مسارات التجارة العالمية، مما يثير في الوقت ذاته مخاوف سياسية وأمنية لقوى إقليمية ودولية.

2. تناولت دراسة (المشاقبة, 2014) البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية، وهدفت إلى تطوير التعاون العربي الصيني في مجالات الأمن بما يحقق التوازن مع الوجود الامريكي والأوروبي، وحاولت الدراسة تسليط الضوء على مساعدة الصين للدول العربية في مجال تطوير الصناعة والتكنولوجيا في الوطن العربي، وقد استخدمت الدراسة منهج المصلحة الوطنية الذي يرتبط بنظرية القوة لكون القوة هدف لصناع السياسية الخارجية، وخلصت الدراسة إلى ان الصين تتبع استراتيجية خاصة في علاقاتها مع الدول العربية.
3. تناولت دراسة (الحباشنة, 2020) مبادرة الحزام والطريق الصينية وأثرها على تطور العلاقات الاقتصادية الصينية – العربية وهدفت الدراسة إلى تحليل دور مبادرة الحزام والطريق كأحد المشاريع الصينية التي طرحتها الصين لتعزيز علاقاتها الدولية ومنها علاقاتها بالدول العربية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن مبادرة الحزام والطريق شكلت دافعا قوياً لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية للعلاقات الصينية- العربية.
4. تناولت دراسة (علوي, 2023)، تقييم أثر فاعلية مبادرة الحزام والطريق في تعزيز علاقات التعاون الصينية العربية، وركزت الدراسة على تطور العلاقات الصينية الفلسطينية والعلاقات الصينية التونسية ، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون، وتوصلت الدراسة إلى أن مبادرة الحزام والطريق أحد أهم منابر فاعلية الدبلوماسية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فعالة وثابتة، وعملت على تعزيز العلاقات والروابط الصينية والعربية على كافة الصعد والمستويات.
5. تناولت دراسة مركز المسار للدراسات الإنسانية (المسار, 2023) مصالح وأهداف الصين تجاه العالم العربي، والآفاق المستقبلية في العلاقات الصينية العربية، وتوصلت الدراسة أن سياسات الصين تجاه المنطقة العربية تتغير بشكل كبير، وتتمثل هذه السياسات في زيادة تركيز الصين على مصالحها الحيوية وأن التعاون في الملفات التجارية والاقتصادية والتكنولوجية سيزداد بشكل متسارع في المستقبل القريب.
6. تناولت دراسة (إسماعيل, 2024) النظام الدولي في ظل مبادرة الحزام والطريق (هيمنة أمريكية أم هيمنة صينية؟)" وهدفت إلى تسليط الضوء على استراتيجية الحزام والطريق ووزنها الإستراتيجي في بنية النظام الدولي وتأثير المبادرة على شكل النظام الدولي في ظل الهيمنة الامريكية وخلصت الدراسة إلى أن التحدي الصيني للهيمنة الأمريكية في الألفية الجديدة هو التحدي الاولى عالمياً، وان المشهد المحتمل هو العودة إلى نظام متعدد الأقطاب.

وتم الاستفادة من هذه الادبيات في التعرف على مبادرة الحزام والطريق، وآلياتها وجذور العلاقات العربية الصينية، إلا أن ما يميز هذه الدراسة انها تعتمد على الجمع بين التحليل السياسي والاقتصادي، كما انها أعطت تصور شامل لمجمل التحديات التي تواجه تحسن العلاقات العربية الصينية في إطار المبادرة، إلى جانب أن فترة الدراسة تغطي ما بين عام 2013، وهو العام الذي أعلن فيه عن مبادرة الحزام والطريق، وحتى عام 2025،وقد ساعدت هذه الفترة الزمنية في تحليل مراحل تطور العلاقات العربية الصينية ضمن إطار المبادرة، إلى جانب فهم السياقات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تعزيز التعاون على مدى أكثر من عقد.

تاسعاً: هيكلية الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة محاور رئيسية، تناول المحور الاول: مبادرة الحزام والطريق، أما المحور الثاني فقد ركز على تاريخ العلاقات العربية – الصينية وتطورها، واخيرا جاء المحور الثالث: تأثير مبادرة الحزام والطريق على العلاقات العربية الصينية، واخيرا جاء المحور الرابع: التحديات التي تعيق تطور العلاقات العربية الصينية ضمن مبادرة الحزام والطريق.

كما تضمنت الدراسة خاتمة تكلاصة لاهم ما توصل اليه الباحث.

المحور الأول: مبادرة الحزام والطريق

تعود جذور "طريق الحرير" التاريخي إلى القرن الثاني قبل الميلاد، إذ كان يمثل شبكة من الطرق والممرات البرية والبحرية التي تستخدم لأغراض تجارية وعسكرية، وقد كانت القوافل تسلك هذا الطريق لنقل البضائع التجارية بين الصين وأسيا الوسطى وآسيا الصغرى وأوروبا، مما جعله شرياناً حيوياً للتبادل التجاري والثقافي بين الشعوب والحضارات حتى القرن السادس عشر الميلادي، وقد تزامن مع هذا الطريق البري ما عرف بـ "طريق التوابل البحري" الذي ربط الصين بمناطق في آسيا وإفريقيا، واسهم في تعزيز التبادل التجاري والثقافي(الشعبية, 2022).

لعب طريق الحرير دوراً محورياً في نقل السلع والمنتجات من بينها الحرير والعطور والبخور والتوابل والعاج، إلى جانب تبادل المعارف العلمية والفنية والأدبية، فضلاً عن الحرف اليدوية والأدوات التقنية، كما تحولت المدن الواقعة على امتداد هذا الطريق إلى مراكز حضارية مزدهرة للعلم والفنون والآداب واللغات والأديان، مما جعله أداة فعالة للتقريب بين الحضارات وتعزيز التفاهم بين الشعوب.

وفي القرن العشرين، حاول زعيم الحزب الشيوعي الصيني "ماو تسي تونغ" (1893- 1976) إعادة إحياء طريق الحرير، إلا أن الظروف الدولية آنذاك لم تكن مواتية لتحقيق هذا الطموح، ومع ذلك، ظل المشروع حاضراً في الرؤية الاستراتيجية الصينية، حتى جاء الإعلان الرسمي عن مبادرة "الحزام والطريق" في خريف عام 2013، أطلق (حتى جاء الإعلان الرسمي عن مبادرة الحزام والطريق) حين أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ "مبادرة الحزام والطريق" Belt and Road Initiative، لتعد واحدة من أكبر المبادرات التنموية والاستراتيجية على مستوى العالم (الشعبية, 2022).

وتركز المبادرة على خمسة مجالات رئيسية تتضمن التنسيق ما بين السياسات الانمائية، وإنشاء بنى أساسية ومرافق وشبكات، وتعزيز الاستثمار والعلاقات التجارية، وتحسين التعاون المالي وتكثيف التبادل الاجتماعي والثقافي، وتسعى المبادرة إلى ربط وتوسيع طرق التجارة البرية والبحرية للصين

مع جنوب شرق آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا عبر طريقين رئيسيين، أحدهما "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري" وهو ممر بري عابر للقارات يربط الصين بأوروبا مروراً بجنوب آسيا وآسيا الوسطى. والثاني: "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" وهو طريق بحري يربط المناطق الساحلية الصينية بأوروبا عبر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط بطريق واحد وصولاً إلى السواحل الافريقية، وربط الساحل الصيني بمنطقة جنوب شرق آسيا والباسفيك (مصخور, 2016).

وتتم عملية الربط والتوسيع لطرق التجارة البرية والبحرية من خلال إنشاء مشاريع استثمارية وتنموية تشمل إنشاء شبكات من الطرق البرية والسكك الحديدية، وبناء منشآت البنية التحتية، وإنشاء العديد من المناطق التجارية الحرة، وتنمية التجارة الالكترونية العابرة للحدود، بما يعزز التنمية الاقتصادية والسياسية.

وفي إطار التوسع التكنولوجي للمبادرة، أطلقت الصين ما يعرف بـ "طريق الحرير الفضائي" الذي يهدف إلى تطوير منظومة متكاملة من القدرات الفضائية تشمل الأقمار الصناعية، وخدمات الإطلاق والبنية التحتية الأرضية، وتخطط الصين من خلال هذا المشروع إلى امتلاك شبكة تضم 35 قمراً صناعياً لتوفير خدمات الملاحة وتحديد المواقع والتوقيت على مستوى عالمي، بما يخدم أهدافها في الأمن القومي والتنمية الاقتصادية.

وتضع مبادرة الحزام والطريق رؤية طموحة سيكون لها تأثير اقتصادي وسياسي واجتماعي إذا تم تنفيذها وفقا لما هو مخطط لها، حيث تقدم إطاراً شاملاً للتعاون الإقليمي وبرامج للتنمية تمتد من الصين حتى أوروبا الغربية، وتركز المبادرة على "الاستثمار عالي الجودة" من خلال التمويل للمشاريع، وأدوات تخفيف المخاطر، والتمويل الأخضر، وتطمح الصين أن تثمر علاقتها الاقتصادية التي تم تشكيلها عبر مبادرة الحزام والطريق إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول الممتدة على طول الطريق، وإلى تعزيز النظام العالمي متعدد الأقطاب (أحمد, 2023).

وتضمنت المبادرة قرابة ألف مشروع سيتم تنفيذها تدريجياً على الدول المشاركة في المبادرة، والتي يبلغ عددها (140) دولة موقعة على مذكرة تفاهم للتعاون مع الصين حتى العام 2021، تنتشر في جميع القارات (الكريدي, 2024)، وقد تمكنت الصين من رصد مبلغ تريليون دولار لتنفيذ مشاريع المبادرة، كما استقطبت ثمانية تريليون إضافية منذ إطلاق المبادرة.

وتشير الاحصائيات الصينية من أن بكين أنشأت 18 منطقة تجارة حرة مع 18 دولة ومنطقة، ووقعت 12 اتفاقية تجارة حرة و 6 اتفاقيات تجارة حرة تتفاوض بشأنها، وفي هذا السياق أشار مدير معهد البحوث الاقتصادية الدولية الوطنية في الصين بأن بكين لديها أكثر من 70 منطقة استثمار على طول الحزام والطريق، وتشير الاحصائيات الرسمية الصينية بأن على طول الطريق البحري هناك أكثر من 26 دولة ومنطقة تتكون من 4.4 مليار نسمة تمثل 63% من حجم السكان العالمي، فضلاً عن اقتصاداتها التي يصل حجمها إلى 21 تريليون دولار وهي تمثل 29% من الاقتصاد العالمي (جمال, 2022).

أهداف مبادرة الحزام والطريق

تمتلك الصين العديد من الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال مبادرة الحزام والطريق والتي تتمثل في الآتي:

1. **تعزيز مكانة "اليوان" الصيني عالمياً:**

تسعى الصين إلى الاستمرار في تدويل عملتها "اليوان" وصولاً إلى جعلها العملة الرئيسية في التبادلات التجارية العالمية، كما تسعى لأن تكون عملة الرنمينبي إحدى أهم العملات الرئيسية في تمويل القروض للمشروعات، مما يؤهلها لتصبح عملة احتياطية عالمية[1]، وقد وفرت مبادرة الحزام والطريق الفرصة للصين في تداول عملتها "اليوان" من خلال تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في المبادرة.

2. **تعزيز شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية:**

التجارة الالكترونية عالمياً، تسعى الصين عن طريق مبادرة الحزام والطريق إلى تشجيع شركاتها العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، مما يسهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية وزيادة حصتها في سوق التجارة الالكترونية العالمية.

3. **تعزيز مكانة الصين عالمياً:**

تسعى الصين من خلال المبادرة إلى تعزيز مكانتها على الساحة الدولية، والتأكيد على صعودها كقوة سياسية واقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، فالمبادرة ليست مشروعا اقتصادياً، بل رؤية استراتيجية لبناء نظام دولي جديد متعدد الاقطاب، ويعزز القوة الوطنية الشاملة للصين (محمد, 2024).

4. **الحد من التكاليف التجارية:**

وذلك من خلال إنشاء الممرات والبنى التحتية، والاستفادة من الوقت بشكل فعال في الحصول على السلع والخدمات، وتقليص مدة الشحن للبلدان المنضمة وغير المنضمة للمبادرة مما يؤدي إلى انخفاض كبير في التكاليف التجارية (Escwa, 2019).

تشجيع التكامل الاقتصادي من خلال التبادلات التجارية والاستثمار بين الدول عبر بناء سوق كبير موحد والاستفادة الكاملة من الأسواق الدولية والمحلية.

5. **تعزيز التواجد الصيني في منطقة أوراسيا:**

[1] وفي منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي المنعقد في نيسان/ أبريل 2019، قال الرئيس الصيني "سوف نستمر في تحسين نظام سعر الصرف، حيث نرى أن السوق تؤدي دورًا حاسمًا في تخصيص الموارد والحفاظ على سعر صرف الرنمينبي مستقرًا على نحو أساسي عند مستوى متوازن، وسوف تساعد هذه الخطوات في ضمان النمو المطرد للاقتصاد العالمي"

تسعى الصين من خلال المبادرة إلى تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا، وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمارات الصينية فيها، وتتمتع المنطقة بأهمية جيواستراتيجية كبيرة وإمكانات اقتصادية هائلة.

6. **تأمين استقرار إمدادات الطاقة:**

تسعى الصين التي تعتبر المستهلك الثاني للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تجنب الوقوع في أزمة حادة بسبب إعاقة وصول إمدادات الطاقة إليها، مما يهدد استقرارها الاقتصادي، إذ تغطي بكين 80% من احتياجاتها للطاقة عبر مضيق "مالقا"، وذلك على الرغم من تزايد وارداتها من الطاقة من روسيا وكازاخستان، ولذلك تهدف الصين من خلال مشروع "الحزام والطريق" إلى تطوير ممرات تجارية بديلة للمضيق، مثل خط أنابيب النفط بين الصين- ميانمار، أو "الممر الاقتصادي الباكستاني- الصيني" والذي يهدف إلى ربط ميناء "جوادر" جنوب باكستان بمنطقة "شينغيانغ" شمال غرب الصين، عبر مجموعة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط.

7. **تطوير الاقتصاد الصيني:**

تسعى الحكومة الصينية ومن خلال المبادرة إلى تحقيق توازن في التنمية الاقتصادية لكافة أنحاء البلد، إذ أن الفجوة التنموية مازالت كبيرة بين المناطق الشرقية والساحلية وبين الوسط والغرب، ولمعالجة هذه الفجوة من المستهدف تطوير مقاطعة شينجيانغ الشمالية الغربية لتكون بوابة البنية التحتية في الصين لوسط آسيا وغربها، كذلك تنمية منطقة التبت وخلق جوار جغرافي أكثر أمنًا، من جانب آخر، تهدف المبادرة إلى مساعدة الصين على إنقاذ خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار "صنع الصين 2025" والتي تهدف إلى جعل الاقتصاد الصيني ذي قيمة مضافة عالية، مع نقل الشركات ذات التصنيع منخفض التكلفة إلى الدول الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا.

8. **الاستفادة من نمو التجارة العالمية:**

من المتوقع للتجارة العالمية المزيد من النمو خلال السنوات المقبلة، مدفوعة بعدة عوامل من بينها الزيادة لمتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في العديد من مناطق العالم، لاسيما في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتسعى الصين إلى الاستفادة من هذا النمو المتوقع للتجارة العالمية في تصريف منتجاتها، إذ توفر المبادرة فرصة استراتيجية للصين في معالجة مشكلة الفيض المتزايد في الإنتاج وبالذات في الصناعات الأساسية كمواد البناء والحديد والصلب وغيرها، إذ يتوقع في إطار المبادرة إنشاء ما يزيد عن 20 ألف كم من السكك الحديدية، مما يسهم في إيجاد منافذ لإنتاج الحديد والصلب في الصين (محمد, 2024).

ممرات المبادرة

اكتسبت الممرات الاقتصادية لمبادرة "الحزام والطريق" أهمية كأدوات للتأثير الجيوستراتيجي، وقد تجاوزت أهميتها البعد الاقتصادي، إذ يمكن لهذه الممرات إعادة تنظيم العلاقات السياسية، وربط الدول المشاركة في شراكات استراتيجية جديدة، ويمثل الحزام البري الاقتصادي إحياءً لطريق الحرير القديم، ويتضمن شبكة من الطرق البرية مكونة من ستة ممرات اقتصادية تشكل معاً شبكة التجارة والنقل والتنمية الإقليمية والدولية وتتمثل في الآتي (Chartered, 2020):

1. الممر الاقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا. ويشمل مشاريع لتعزيز إنشاء الطرق السريعة والسكك الحديدية، وقد أنشأت روسيا والصين صندوق تعاون استثماري بقيمة 10 مليار دولار لتمويل مشاريع روسية تندرج في إطار مبادرة الحزام والطريق.
2. الجسر البري الأوراسي الذي يربط المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي بالسكك الحديدية.
3. الممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا الذي يربط الصين بالشرق الأوسط، ومن شأن هذا الممر أن يوفر للصين طرق بديلة للنقل ومصادر الطاقة، وأن يقلل من "معضلة ملقا" في الصين[2].
4. الممر الاقتصادي بين الصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية، يشمل مشاريع لبناء سكك حديدية ثقيلة وطرق برية وموانئ فاقت قيمتها 739 مليار دولار بين عامي 2013- 2018.
5. الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، ويمتد من كاشغر إلى ميناء غوادر الباكستاني على بحر العرب، مما يمنح الصين وصولاً مباشراً إلى المحيط الهندي، ويتفادى مضيق ملقا المعرض للخطر، حيث بلغت قيمة الاستثمار في الطرق السريعة والمناطق الصناعية ومشاريع الطاقة 62 مليار دولار منذ عام 2013.
6. الممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار. وهو من أكثر الخطط طموحاً

أما عن المسارات البحرية التي تضمها مبادرة الحزام والطريق فتتمثل في الآتي:

تشكل الممرات البحرية عصب الحياة الاقتصادي للصين، فاعتماد الصين بالدرجة الاساس على ممرات الطاقة عبر الطريق البحري والذي يتكون من خطين رئيسين وهما:

1. الممر الاقتصادي بين الصين والمحيط الهندي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، والممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، والممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار.
2. الممر الاقتصادي الأزرق بين الصين وأوقيانوسيا وجنوب المحيط الهادئ.
3. الممر الاقتصادي الأزرق بين الصين وشمال أوروبا عبر المحيط المتجمد الشمالي.

[2] تعتمد الصين على مضيق ملقا في النقل البحري، ويمكن أن تتعرض الصين لخطر سد المضيق من قبل القوات البحرية الهندية والأمريكية في حال نشوب صراع، لذا فإن الممرات الخطط لها تعتبر حاسمة بالنسبة للتجارة العالمية والمصالح الاستراتيجية الصينية.

شكل 1 : خريطة توضح طريق الحرير الجديد

المصدر:https://www.aljazeera.net

آليات مبادرة الحزام والطريق

تعتبر كافة مؤسسات الدولة في الصين وأجهزة الحزب ومراكز البحث ووسائل الاعلام والشركات المملوكة للدولة، أدوات هامة لدراسة المبادرة والترويج لها داخلياً وخارجياً، وقد وضعت بكين آليات لتنفيذ المبادرة وتطبيقها على ارض الواقع، وتمثلت تلك الآليات في الآتي(البدراني, 2023):

أولاً: الآليات السياسية

1. آليات التعاون الثنائية: وتتم عبر الاتصال وتوقيع مذكرات تفاهم ثنائية بين الصين والدول المشاركة في المبادرة، فضلاً عن اتفاق على إقامة مشاريع ثنائية، ووضع لجان تنسيقية لهذه المشاريع.
2. آليات متعددة الأطراف: أن آلية عمل المبادرة تقوم على التعاون متعدد الأطراف بين الصين وبعض المنظمات الإقليمية، وتشمل الآليات المتعددة الأطراف مثل منظمات أو منصات ومنتديات، ويمكن تقسيم هذه المؤسسات إلى مؤسسات ذات التوجه السياسي، وآليات متعددة الأطراف، فضلاً عن منصات التعاون.

ثانياً: الآليات الاقتصادية

1. بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (AIIB): يعد قناة التمويل الرئيسية للمبادرة، وقد تم تأسيس البنك في العام 2015، يهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة للدول الآسيوية، ويبلغ رأسمال البنك (نحو 100 مليار دولار امريكي) تساهم الصين فيه بـ 30 مليار دولار أمريكي، ويضم البنك (57) دولة من بينها روسيا وفرنسا وألمانيا واستراليا وكوريا الجنوبية وقطر وعدد من الدول العربية والاسلامية.
2. صندوق طريق الحرير (SRF): تم انشاءه في عام 2014م، ما يميز هذا البنك أنه سيتم استثماره في الشركات بدلاً من إقراض الأموال للمشاريع، فضلاً عن تعزيز عمليات التمويل للمشاريع التي ستستفيد منها الدول المطلة على الحزام والطريق، ويمول بنحو 40 مليار دولار أمريكي.
3. بنك التنمية الجديد (BMD): تم انشاءه من قبل دول البريكس في تموز/يوليو 2014، وتم افتتاحه رسمياً في تموز/يوليو 2015، ويمول بنحو 100 مليار دولار أمريكي، يقوم البنك بتمويل البنية التحتية لمشاريع البلدان النامية.
4. مؤسسات تمويلية اخرى: تم انشاء عدد من المؤسسات لتمويل المشاريع وهي: مؤسسة تمويل المجلس الاقتصادي الأفريقي الآسيوي (AAEC)، مؤسسة تمويل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، مؤسسة تمويل الصين- أوروبا الوسطى والشرقية، مؤسسة تمويل هيئة الاستثمار الصينية (CIC)، مؤسسة تمويل بنك التنمية الصيني(CDB)، مؤسسة تمويل صندوق التعاون الاقتصادي الصيني الأوروبي الآسيوي (CEF)، مؤسسة تمويل بنك التصدير والاستيراد الصيني (EXIM)، مؤسسة تمويل بنك التنمية الجديد (NDB)، مؤسسة تمويل صندوق الاستثمار الروسي الصيني (RCIF)، مؤسسة تمويل طريق الحرير(SRF)، إدارة الدولة للنقد الأجنبي (SAFE) .

ثالثاً: الآليات الثقافية

1. المراكز الثقافية: مركز الصين للدراسات العالمية المعاصرة، مركز أبحاث جامعة مدينة هونغ كونغ، مركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة،
2. الاكاديمية والمعاهد الثقافية: الأكاديمية الصينية للتجارة الدولية، الأكاديمية الدولية للحزام والطريق، معاهد الصين للعلاقات الدولية المعاصر، معهد الصين للدراسات الدولية، معهد دراسات الأسواق الناشئة، معاهد شنغهاي للدراسات الدولية.

المحور الثاني: تاريخ العلاقات العربية الصينية وتطورها

بدأ التواصل العربي الصيني قبل أكثر من 2000عام، وظلت العلاقات التي أقيمت بينهما تمتاز بالإيجابية وتتسم بالسلام والتعاون والانفتاح الحضاري والتعلم المتبادل والمنفعة المتبادلة، وهناك تشابه كبير بين الثقافة الصينية والعربية من حيث تمتع كل منهما بحضارة قديمة، وقد بدأ التواصل بين الحضارتين الشرقية والغربية بشكل عميق عبر طريق الحرير البري وطريق

التوابل البحري3، وكانت الصين تعتبر شريك تجاري مع المنطقة العربية وفق المعايير التجارية التي كانت تحكم تلك الحقبة التاريخية، وتميزت الصين بتصدير الحرير والذي كان موضع طلب النخبة الحاكمة الغنية، إلى جانب البضائع والمنتجات الأخرى التوابل، السجاد ، الخزف والعاج، بالإضافة الى الخيل والإبل من المنطقة العربية، حيث انتقلت علوم الفلك والطب والصيدلة والرياضيات من العالم العربي إلى الصين، كما انتقلت صناعة الورق والطباعة والبوصلة من الصين إلى العالم العربي، ومن ثم إلى أوروبا والمناطق الأخرى، وقد اثمر هذا التواصل بين الجانبين إلى تدفق السلع والتواصل الحضاري وتزايد الثقة المتبادلة بينهما(الشعبية, 2022).

أما طرق التجارة البحرية الممتدة بين شبه الجزيرة العربية والصين عبر بحر العرب والمحيط الهندي فقد شهدت تطورا في القرن الثامن الميلادي بالتزامن مع تطور علم الملاحة البحرية والفلك وتقنيات بناء السفن، وبعد ظهور الاسلام كان دور التجار العرب أكثر بروزاً ونشاطاً على طريق الحرير، إلا أن العلاقات بين الطرفين بمفهومها الدبلوماسي، تأسست في عهد الخلافة الإسلامية في منتصف القرن السابع الميلادي.

وفي منتصف القرن العشرين، ومع تصاعد حركات التحرر العربية والصينية، شهدت العلاقات العربية – الصينية تحسناً ملحوظاً، فقد نالت الدول العربية استقلالها، كما تأسست جمهورية الصين الشعبية في العام 1949، الأمر الذي أدى إلى بداية عهد جديد للعلاقات الودية العربية الصينية، وظهور عامل التفاعل السياسي والدبلوماسي في العلاقات العربية – الصينية، حيث اتخذت الصين مواقف مؤيدة لحركات التحرر العربية، كما أنها أثناء مناقشات الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية عامي 1947-1948، امتنعت عن التصويت على مشروع قرار تقسيم فلسطين (181)، وطالبت بتسوية تفاوضية بين العرب واليهود، على أن لا يتم فرضها بالقوة(السامرائي, 2015).

وفي العام 1955 انعقد مؤتمر "باندونغ" في اندونيسيا، والذي كان أول تفاعل بين الصين والدول العربية على المستوى السياسي، وقد شكل المحطة الرئيسية في بلورة مفهوم عدم الانحياز، كما أنه فتح الباب أمام إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية والدول العربية، وأسهم في دعم قضايا عربية منها قناة السويس وفلسطين والاستقلال في المغرب العربي، وفي المقابل، حظيت الصين بدعم عربي في حصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن عام1971، وفي قضية تايوان وغيرها (الشعبية, 2022).

وفي النصف الثاني من القرن العشرين وحتى نهاية الحرب الباردة، اتسمت العلاقات العربية - الصينية بسيطرة القضايا السياسية والدبلوماسية والامنية، إذ اعترفت مصر بالصين الشعبية عام 1956، وتم تبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وبذلك تعد مصر أول دولة عربية تقيم علاقات رسمية مع الصين، وتعترف بحكومة الصين الشعبية بدلاً من حكومة تايوان(حمشي, 2020)، ثم تلتها بقية دول المنطقة العربية، وكان آخرها المملكة العربية السعودية والتي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين في العام 1990 4.

ومع بداية التحولات العالمية في العام 1991، والمتمثلة في انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وصعود الولايات المتحدة الامريكية على راس النظام العالمي، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات العربية –الصينية تم التركيز فيها على الجوانب الاقتصادية والتجارية، وأصبحت الدول العربية أهم موردي الطاقة للصين، كما تميزت بظهور قضايا جديدة، كانت ذروتها اعتراف الصين بإسرائيل في العام 1992، وتنامي العلاقات الصينية – الاسرائيلية على حساب العلاقات العربية- الصينية، وعلى الرغم من تأييد الصين لتسوية عادلة وشاملة للصراع العربي- الإسرائيلي، إلا أنها تتعمد الابتعاد عن الدخول في تفاصيل هذه العملية، مع الاستمرار في نسج علاقات قوية مع كل أطراف الصراع، دون الانحياز لأحد في مواجهة الأخر.

أخذت العلاقات العربية – الصينية تأخذ منحى التطور، ويظل أهم تطور في تاريخها هو توقيع وثيقة المنتدى العربي- الصيني 2004 [5]، والذي يهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون ودعم عملية السلام والتنمية، وتوج هذا المسار في العام 2010 بالتوقيع على وثيقة مهمة أخرى وهو بيان" إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي" المبنية على التعاون الشامل والتنمية المشتركة.

وفي ظل الاحداث والتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في العام 2011، عملت الصين على تفعيل أدوراها الدبلوماسية بما يتفق مع سياستها الخارجية، والتي تقوم على عدم التدخل في شؤون الدول التي تشهد صراعات، وقد قامت بعض دول المنطقة العربية بتعزيز التوجهات الدبلوماسية والسياسية مع الصين، حيث كانت سوريا في عهد بشار الأسد الحليف

[3] أنطلق طريق الحرير البري القديم من مدينة تشانغان عاصمة أسرة هان الملكية، مروراً بآسيا الوسطى ومنطقة الرافدين، حتى امتد إلى سوريه ومصر والمناطق الأخرى. أما طريق التوابل البحري فانطلق من مدن قوانغتشو وتشوانتشو ويانغتشو وهانغتشو ومينغتشو، مرورا بمضيق الملقا ومضيق هرمز، حتى وصل إلى العراق وعمان واليمن وسورية ومصر والمناطق الأخرى.

[4] جاء ترتيب إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية على النحو التالي: سوريا والعراق في أغسطس/آب 1956، اليمن في سبتمبر/ أيلول 1956، المغرب في نوفمبر/ تشرين الثاني 1958، الجزائر في ديسمبر/ كانون الأول 1958، السودان في فبراير/ شباط 1959، الصومال في ديسمبر/ كانون الأول 1960، تونس في يناير / كانون الثاني 1964، موريتانيا في يوليو/ تموز 1965، جيبوتي في يناير/ كانون الثاني 1971، الكويت في مارس/آذار 1971، لبنان في نوفمبر / تشرين الثاني 1971، الأردن في ابريل/نيسان 1977، ليبيا في أبريل/ نيسان 1978، سلطنة عمان في مايو/ أيار 1978، الامارات في نوفمبر/ تشرين الثاني 1984، قطر في يوليو/ تموز 1988، البحرين في ابريل/نيسان 1989. وأقامت الصين علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين في نوفمبر/ تشرين الثاني 1988 بعد أن أعلن ياسر عرفات قيام دولة فلسطين عاصمتها القدس الشريف في الخامس عشر من الشهر نفسه في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر.

[5] طرح أمين عام جامعة الدول العربية "أحمد عصمت عبد المجيد" فكرة تأسيس منتدى التعاون العربي- الصيني عام 1999، وفي العام 2000 تم اعتماد قرار في مجلس جامعة الدول العربية أوصى بتأسيس المنتدى، في 2004 أصدرت جامعة الدول العربية والصين " بيان مشترك بشأن تأسيس منتدى التعاون العربي- الصيني"، وتم عقد الدورة الأولى للاجتماع الوزاري للمنتدى في 14 سبتمبر 2004 بمقر جامعة الدول العربية، ويضم المنتدى الصين و22 عضوا في جامعة الدول العربية.

الاستراتيجي للصين في المنطقة العربية، أما مصر والسعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي فترتبط بعلاقات مختلفة مع الصين(المشاقبة, 2017).

مع نمو العلاقات العربية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق، تعد الصين الشريك التجاري الأكبر للعديد من دول المنطقة العربية بفضل حجم وارداتها الكبير من الطاقة، بالإضافة إلى أن الصين يعد مستثمر هائل في البناء والبنى التحتية بشكل أساسي من خلال مبادرة الحزام والطريق.

وفي نفس السياق، فقد أعلن الرئيس "شي جين بينغ" في المؤتمر الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني- العربي المنعقد في حزيران /يونيو 2014، أن دول المنطقة العربية "شركاء تعاون طبيعي في بناء مبادرة الحزام والطريق"، واضاف بإن إقامة معادلة "1+2+3" للتعاون التي تتخذ مجال الطاقة كمحور رئيسي ومجالي (وإنشاء) البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار (بوصفهما جناحين) كجناحين وثلاثة مجالات ذات تكنولوجيا متقدمة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الصناعية والطاقات الجديدة لتعزيز التعاون في الطاقة الانتاجية، قد حققت حصاداً مبكرا(قدورة, 2023).

وتقوم استراتيجية الشراكة التي تنتهجها الصين في المنطقة العربية على محورين هما6:

1. التركيز على التعاون مع المنظمات في المنطقة العربية، مثل: مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي.
2. التركيز على شكل العلاقات الصينية الثنائية مع دول المنطقة7، حيث تقيم علاقات استراتيجية شاملة مع كل دول المنطقة برغم وجود خلافات فيما بينها، إذ تحرص الصين دائماً على تفادي الانحياز إلى أي طرف أو ان تكون طرفاً في النزاعات أو الخلافات الإقليمية.

وفي مطلع العام 2016 اصدرت الحكومة الصينية أول وثيقة حول سياسة الصين تجاه الدول العربية، بعنوان "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" استعرضت خلالها الروابط التاريخية التي تجمع الصين بالدول العربية، ومجالات وآفاق التعاون بينهما، كما نصت الوثيقة على التزام الصين بتطوير علاقاتها مع الدول العربية على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي؛ وعدم الاعتداء؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ والمساواة والمنفعة المتبادلة؛ والتعايش السلمي(إبراهيم, 2018).

تعتبر الدول العربية داعماً أساسياً "لمبادرة الحزام والطريق" التي أسهمت في تطوير العلاقات العربية الصينية، حيث تم ربط بناء "الحزام والطريق" بالظروف الواقعية للمنطقة، وربط العمل الجماعي بالتعاون الثنائي، وربط تدعيم التنمية بالحفاظ على السلام، لتحقيق تكامل المزايا والكسب المشترك، وعلى ضوء ذلك شهدت المبادرة انضمام 20 دولة عربية وجامعة الدول العربية، وتنفيذ أكثر من 200 مشروع تعاون بين الصين والدول العربية، وعلى الرغم من تلك النجاحات، إلا أن الصين مازالت مستمرة في جذب المزيد من الدول العربية للانضمام إلى المبادرة، نظراً لما ستحققه من فوائد تعود عليها وعلى دول طريق الحرير بالنفع الكبير وفق الرواية الصينية(المسار, 2023).

المحور الثالث: تأثير مبادرة الحزام والطريق على العلاقات العربية الصينية

1. التأثير السياسي والأمني

تتبع الصين سياسة براغماتية تجاه القضايا العربية، وذلك بقصد الابتعاد قدر المستطاع عن الدخول في صدامات مع دول المنطقة التي تشهد تشعب كبير في قضاياها السياسية، بسبب تداخل المصالح الإقليمية والدولية فيها، كما أن الصين لا تسعى إلى خلق نفوذ سياسي لها بالمنطقة العربية على غرار بعض القوى الدولية والإقليمية، وفي ضوء تلك السياسة التي تنتهجها الصين، فقد لاقت قبولاً لدى الدول العربية التي تسعى للسيادة والتخلص من الضغوط الغربية.

وقد لعب منتدى التعاون العربي الصيني دورا مهما في دفع التعاون بين الطرفين في كافة المجالات، باعتباره خيار استراتيجي لتحقيق التنمية طويلة الأمد للعلاقات العربية الصينية، وقد حقق المنتدى إنجازات مثمرة على صعيد التعاون الجماعي العربي الصيني، حيث قام بالعديد من الأنشطة والتي بلغت في مجملها تسعة عشر نشاطاً حتى العام 2024.

وفي وجه النزاعات والصراعات المعقدة في المنطقة العربية، لعبت الصين دورها كدولة مسؤولة كبيرة، إذ تقوم بالعمل على تعزيز التواصل والتنسيق مع الدول العربية بغية تضافر الجهود للدفع بإيجاد حل سياسي للقضايا الحيوية، فبالنسبة للقضية الفلسطينية التي تعتبرها قضية جذرية لأهميتها في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة العربية، حيث أكد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" أثناء كلمته في الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصين العربي في بكين 2018، دعم الصين لدفع مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية للخروج من المأزق في أسرع وقت ممكن على أساس "حل الدولتين" و "مبادرة السلام العربية"، كما لعبت الصين دوراً إيجابياً لإيجاد حل ملائم للمسألة السورية، ولعبت دور الوسيط في المصالحة السعودية الإيرانية، ونجحت في مساعدة الدولتين على استعادة علاقاتهما الدبلوماسية وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما، فضلاً عن موقفها بشأن سيادة أبو ظبي على

[6] ستراتيجيكس، الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط من منظور تحليلي، 2022، متاح على الرابط: http://Strategiecs.com

[7] علاقات الشراكة ذات الطابع الاستراتيجي بين الصين والدول العربية الجزائر عام 2014، مصر عام 2014، السعودية عام 2016، الإمارات عام 2018، قطر عام 2014، العراق عام 2015، الأردن عام 2015، السودان عام 2015، المغرب عام 2016، جيبوتي عام 2017، عمان عام 2018، الكويت عام 2018.

جزرها الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وابو موسى، ودعمها لحل الخلافات حول الجزر عبر المفاوضات والطرق السلمية ، وهو ما أثار غضب الجانب الإيراني(وزارة خارجية جمهورية الصين, 2024).

بالمقابل فقد وقفت الدول العربية إلى جانب الصين في قضايا مثل بحر الصين الجنوبي، وحقوق الانسان، والتبت، وشينجيانغ، وتايوان، والحزام والطريق، ووباء التاج الجديد، كما قال "تشاي جون" المبعوث الخاص للحكومة الصينية للشرق الأوسط، أنه حول القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية للصين، قدمت دول الشرق الأوسط دائماً مساعدة كبيرة ودعما قيما للصين.

ويمثل عقد القمة العربية – الصينية الاولى في ديسمبر 2022 بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، علامة فارقة في تاريخ العلاقات بين الجانبين، وقد أكد الرئيس الصيني " شي جين بينغ" في كلمته التي ألقاها بالقمة على أن الجانبين الصيني والعربي باعتبارهما شريكين استراتيجيين، تعزيز التضامن والتعاون في بناء مجتمع مستقبل مشترك بين الطرفين، ويجب على الجانب الصيني الحفاظ على سلام العالم، وتوفير فرص جديدة للدول العربية ودول العالم من خلال التنمية الجديدة في الصين. وقد أصدر الجانبان "إعلان الرياض للقمة الصينية العربية الأولى" و"وثيقة بشأن تعميق الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية من أجل السلام والتنمية"(وزارة خارجية جمهورية الصين, 2024).

وقد وقعت 21 دولة عربية وجامعة الدول العربية مع الصين على وثائق بشأن البناء المشترك لـ "الحزام والطريق"، أبرز ما جاء في البيان الختامي للقمة العربية - الصينية هو الاتفاق على ما يلي (مزاحم, 2024):

- التأكيد على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدول العربية والصين القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة، والعمل على تعميق التعاون العربي الصيني في مختلف المجالات.
- الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، واحترام مبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- دعم النظام الدولي القائم على القانون الدولي، والعمل متعدد الأطراف، وتعزيز مبادئ العدالة والإنصاف، والدفاع على مصالح الدول النامية وحقوقها المشروعة.
- التأكيد على أن القضية الفلسطينية تظل قضية مركزية في الشرق الأوسط، وتتطلب إيجاد حل عادل ودائم لها على أساس حل الدولتين، من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- الاتفاق على العمل بكل الجهود على بناء المجتمع العربي الصيني للمستقبل المشترك نحو العصر الجديد، وتعزيز السلام والتنمية في المنطقة.
- التأكيد على التزام الدول العربية الثابت بمبدأ الصين الواحدة، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، ودعم الموقف الصيني في ملف هونغ كونغ ودعم جهود الصين لصيانة الامن القومي.

ثمة بعض المؤشرات التي تدل على تطور العلاقات الأمنية العربية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق، ومن أبرزها إجراء مناورات ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول المنطقة، وتوسيع نطاق صفقات بيع الأسلحة التقليدية أو الاستراتيجية للدول العربية، فقد زودت الصين المملكة العربية السعودية ببعض المدفعيات والطائرات المسيرة ، كما منحت بكين المملكة ترخيصاً لإنتاج الطائرات المسيرة الصينية محلياً، كما ابرمت الصين أكثر من 15 اتفاقية شراكة مع دول المنطقة العربية، وتشارك في هجمات مكافحة القرصنة التي تديرها الأمم المتحدة في خليج عدن وبحر العرب، وفي العام 2017 أنشأت الصين قاعدة دعم لوجستي في جيبوتي(أسبار, 2023).

وفي نفس الإطار، أبدت الصين استعدادها لتزويد المملكة العربية السعودية بتكنولوجيا الصواريخ المتقدمة والتكنولوجيا النووية، كما قامت منذ العام 2017 ببيع الطائرات بدون طيار الصينية والتي تمتاز بالجودة العالية والسعر المنخفض لكلاً من الجزائر ومصر والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (فودان, 2023).

وفي استراتيجياتها لمكافحة الارهاب فإن الصين ليس لديها تعارض حول الهجمات العسكرية على الاهداف الارهابية، بل تعارض التشديد الزائد على الوسائل العسكرية في المعركة الدولية ضد الإرهاب، وتركز الصين والدول العربية في مكافحة الارهاب على تبادل المعلومات الاستخباراتية حول القوات الجهادية عبر الدولية، إلى جانب الدعم السياسي الدولي لمحاربة التطرف، ولا يشمل التعاون في مكافحة الإرهاب بين الصين وبعض الدول العربية مثل مصر وسوريا والسودان على بناء القدرات وتدريب الموظفين ودعم معدات مكافحة الإرهاب فحسب، بل تشاطر المعرفة في مجالات التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والتطرف أيضاً(بروكنجز, 2019).

2. التأثير الاقتصادي والتجاري

زادت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية بعد اكتشاف النفط والغاز بكميات هائلة في مطلع القرن العشرين، لذا حرصت الصين على ربط دول المنطقة العربية بمبادرة "الحزام والطريق" لتعزيز قوتها الاقتصادية وربط اقتصاديات دول ومناطق العالم المختلفة بالاقتصاد الصيني.

وتحظى الدول العربية بمكانة بارزة في مبادرة "الحزام والطريق"، والتي تستثمر الصين فيها أكثر من تريليون دولار في مجال البنية التحتية، إنشاء الموانئ والطرق السريعة والسكك الحديدية للربط التجاري عبر العالم، وقد انضمت 20 دولة عربية إلى المبادرة، وقد سجل حجم الاستثمارات الصينية فيها بأكثر من (200) مليار دولار، استأثرت السعودية على (21%) منها، الإمارات العربية المتحدة (16%)، العراق (14%)، الجزائر ومصر (12%) لكل منهما(نوفل, 2023).

وتمثل المنطقة العربية ذات أهمية اقتصادية كبيرة للصين باعتبارها سوقاً تجارية كبيرة للمنتجات الصينية، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية نحو (330.3) مليار دولار أمريكي في عام 2021، بينما بلغ حجم التبادل التجاري بينهما في عام 2022 (507.152) مليار دولار أميركي، بنسبة زيادة سنوية (27.1%)، أما الاستثمارات الصينية في الدول العربية فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، إذ بلغ (15.7) مليار دولار أمريكي في عام 2014، و (27.2) مليار دولار أمريكي في عام 2019، بزيادة قدرها (73%) (فودان, 2023).

وفي الفترة الأخيرة تطورت علاقات التعاون والتبادل التجاري بين الدول الخليجية والصين، وتجاوز التبادل التجاري بين دول الخليج والصين (190) مليار دولار عام 2019، بنسبة (11%) من إجمالي التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون، واصبحت الصين الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون الخليجي، كما تعد أكبر مستورد للنفط الخام العماني، حيث تستورد ما يقرب (78.4%) من انتاجها، أما الامارات فقد عززت علاقاتها الاقتصادية مع الصين خلال السنوات الأخيرة، واصبحت بمنزلة الشريك التجاري الأكبر للصين في المنطقة، وبلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين الصين (53) مليار دولار عام 2018 (والتحليل, 2022).

وفي مجال الطاقة المتجددة تعزز الصين شراكاتها مع الدول العربية لتطوير مشاريع الطاقة الشمسة والرياح، حيث تم التوقيع على مشروع للطاقة الشمسية في منطقة سدير بالسعودية بسعة(2.6غيغاواط)، في إطار رؤية السعودية 2030، كما تسعى مصر إلى تعزيز شراكاتها مع الصين في مشاريع الطاقة الشمسية بتمويل يقدر بـ 3.5 مليار دولار، وتهدف هذه المشاريع إلى دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر(المستقبل, 2022).

وفي مجال التكنولوجيا والاتصالات وقعت الشركات الصينية 17 مشروعاً "للمدينة الذكية" و"المدينة الآمنة" مع الدول العربية، وفي 2019 وقعت شركة هو واوي الصينية اتفاقيات تعاون G5 مع 11 شركة اتصالات في دول الخليج، اعتمدت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر نظام بيدوا الصيني ضمن اتفاقية طريق الحرير الرقمي، كما تم إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي لنظام بيدوا للملاحة عبر الأقمار الصناعية، وتم افتتاح مركز التميز الصيني العربي لنظام بيدوا/ GNSS في تونس للملاحة عبر الأقمار الصناعية، جدير بالذكر أن "نظام بيدوا" استطاع تقديم خدمات اتصالات إلى 30 دولة على طول مبادرة الحزام والطريق(إبراهيم, 2018).

وفي مجال بناء البنية التحتية، قامت المؤسسات الصينية ببناء مشروع السكك الحديدية لمدينة العاشر من رمضان في مصر، ومشروع جسر محمد السادس في المغرب، ومشروع محطة العطارات لتوليد الكهرباء في الأردن، أما الموانئ التي تقوم الصين ببنائها أو التخطيط لها في المنطقة العربية: ميناء الدقم في عمان، وميناء جيزان في المملكة العربية السعودية، وميناء خليفة في الإمارات العربية المتحدة، وميناء حمد في قطر، وميناء دوحة في جيبوتي(فودان, 2023).

وتقوم الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية على أساس المنفعة المتبادلة في مجال الطاقة التي تتخذ النفط والغاز كمحرك، وعلى أثر النمو الاقتصادي السريع الذي حققته الصين خلال العقود الثلاثة الماضية، تزايدت احتياجاتها من الطاقة وبشكل كبير، لذا فإن أحد أهم المصالح الصينية في المنطقة العربية يكمن في استمرار حصولها على تدفق ثابت من مواردها من الطاقة، لذا فالصين تدرك أهمية المنطقة العربية التي تطفو فوق مخزون من النفط يناهز ما يقارب 657 مليار برميل، أي ما يعادل نحو 40% من الاحتياطيات العالمية(الشرق, 2022).

ومنذ العام 2017 أصبحت الصين أكبر مستورد عالمي للنفط والغاز الطبيعي في العالم، وبحسب البيانات المتوفرة لعام 2017، والتي وردت في تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في عام 2019، فقد استوردت الصين حوالي (8.4) مليون برميل من النفط في اليوم خلال تلك السنة، منها (3.9) مليون برميل من مجلس التعاون الخليجي، وفي عام 2021 استوردت الصين (264) مليون طن من النفط الخام من الدول العربية، وهذا يعادل (51.5%) من إجمالي الواردات الصينية من النفط الخام في نفس العام(أسبار, 2023).

وتعد المملكة العربية السعودية أحد أكبر الموردين من الدول العربية للصين بالنفط الخام، إذ بلغت صادراتها في العام 2023 (85.98) مليون طن، بينما بلغ إجمالي صادرات النفط الكويتي في عام 2023 (24.53) مليون طن(السعداوي, 2024)، والجدول التالي يوضح صادرات الدول العربية من النفط الخام إلى الصين.

جدول 1: صادرات الدول العربية من النفط الخام إلى الصين للعام 2023

م	الدولة	إجمالي الصادرات
1	المملكة العربية السعودية	5.98 مليون طن
2	العراق	59.26 مليون طن
3	عمان	39.14 مليون طن
4	الإمارات العربية المتحدة	41.81 مليون طن
5	الكويت	24.53 مليون طن

إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة www.attaqa.com

وتدرك الصين أهمية المنطقة العربية التي تطفو فوق مخزون كبير من النفط، فبحسب التقرير الاقتصادي العربي 2021 الصادر عن صندوق النقد العربي، تشكل احتياطيات النفط في الدول العربية نحو (55.7%) من إجمالي الاحتياطات العالمية(العربي, 2021).

وقد ارتفعت الاحتياطيات من النفط الخام والمكثفات والسوائل الغازية والرمال النفطية إلى (871.1) مليار برميل بنهاية عام 2023، مقابل مستوى (869.09) مليار برميل عام 2022، ارتفعت احتياطيات النفط الخام في دولة الإمارات إلى (113) مليار برميل بنهاية عام 2023، مقارنة بنحو (111) مليار برميل في عام 2022، بينما ارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي

في السعودية إلى (336) تريليون قدم مكعبة بنهاية عام 2023، بزيادة (12%) على اساس سنوي(العربي, 2021).

ويوضح الشكل البياني التالي، أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات النفط في 2023.

شكل 2 : الشكل البياني الذي يوضح أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات النفط في 2023

وتعتبر الصين النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي بمثابة "قوة ناعمة" وتجرى تعاونا مكثفا دون استخدام العقوبات الاقتصادية.

3. التأثير الثقافي

في ضوء التعاون العربي الصيني، تم وضع آليات مختلفة للتواصل الثقافي والإنساني في إطار منتدى التعاون الصيني العربي، تمثلت في إقامة مهرجان الفنون العربية، ومهرجان الفنون الصينية، وندوة التعاون الصيني العربي في مجال الإعلام، ومؤتمر الصداقة العربية الصينية، ومنتدى المرأة العربية الصينية، وملتقى التعاون الصيني العربي في مجال الإذاعة والتلفزيون وغيرها، مما ساعد على توسيع التبادل الثقافي والإنساني بين الجانبين.

وتواصل الصين تكريس علاقاتها الثقافية من خلال معهد كونفوشيوس الذي تنتشر فروعه ومراكزه في (13) دولة عربية، ويزداد أيضاً الإقبال على تعلم اللغة الصينية، إذ أعلنت أربع دول عربية عن إدراج اللغة الصينية في منظومة التعليم الوطني لها، وتم افتتاح كلية اللغة الصينية في (15) دولة عربية، كما قدمت الصين حوالي 11 ألف منحة دراسية حكومية لها.

وفي هذا الإطار فقد وقعت السعودية في يونيو 2025، اتفاقية مع مركز التعاون الثقافي والسياحي الصيني – العربي لتعزيز التعاون البحثي، وتبادل الباحثين، وتنظيم مؤتمرات علمية مشتركة، كما أنشأت الصين مركز الدراسات الصيني- العربي للإصلاح والتنمية في شنغهاي، والذي يعمل كمنصة لتبادل الخبرات في مجالات الاصلاح والانفتاح، وقد أشار الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في خطابه الذي ألقاه في الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني العربي في 10 يوليو 2018، إلى أن مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية، اصبح منصة لتبادل الخبرات والتجارب في مجالات الاصلاح والانفتاح بين الجانب العربي والصيني، وسيواصل تعزيز دوره في تقديم الدعم الفكري للطرفين(الحباشنة, 2020).

المحور الرابع: التحديات التي تعيق تطور العلاقات العربية الصينية ضمن مبادرة الحزام والطريق

هناك مجموعة من التحديات التي تقف أمام تطور العلاقات العربية الصينية ضمن مبادرة الحزام والطريق وتتمثل تلك التحديات في الآتي:

التحديات السياسية

تواجه العلاقات العربية – الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق جملة من التحديات السياسية التي تؤثر سلباً على التعاون بين الجانبين، إذ تعاني بعض الدول العربية منها سوريا وليبيا والسودان واليمن، من أزمات داخلية مزمنة واضطرابات سياسية، لاسيما في السنوات الأخيرة، وهو ما انعكس سلباً على عملية الاستثمار والتعاون الاقتصادي، حيث أدت حالة عدم الاستقرار في تلك الدول إلى تهديد الاستثمارات الصينية القائمة، فضلاً عن إعاقة تنفيذ المشروعات طويلة الجل وتعطيل فرص جذب استثمارات جديدة(محمد, 2020).

كما شكل تصاعد التوترات الإقليمية والدولية، واستمرار تصاعد ها بين إيران والولايات المتحدة في عامي 2019 و2020، والحرب الاسرائيلية الايرانية في عام 2025 وما صاحبها من تدخل امريكي مباشر ضد إيران، مصدر قلق متزايد للصين والحاجة إلى حماية أصولها ومصالحها، خاصة إن إمدادات الطاقة تأتي وبشكل رئيسي من منطقة الشرق الاوسط، وحرية الملاحة حول النقاط البحرية الرئيسية في هرمز والسويس وباب المندب هي أمور ضرورية لمبادرة الحزام والطريق.

ومن جانب آخر، تمثل العلاقات المتنامية بين الصين وإسرائيل منذ تأسيسها في العام 1992، أحد العوامل المعقدة في المعادلة السياسية للمنطقة، فقد تطورت هذه العلاقات في مجالات متعددة تشمل الزراعة والثقافة، وحتى التكنولوجيا العسكرية، وذلك في ظل القيود الغربية المفروضة على حصول الصين على التكنولوجيا المتقدمة، في حين أن العلاقة بين الصين وإسرائيل لا تزال محكومة بسقف التحالف الإسرائيلي الأمريكي، إلا أنه يظل الخوف من تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية قائماً مع تطور هذا التعاون أو تحويله إلى تحالف استراتيجي.

وتدرك الصين في تعاملها مع الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي أن أي قرار خاطئ بشأن هذا الصراع، قد يعرض مصالحها في المنطقة العربية للخطر، حيث أن شعوب الدول العربية تعتبر القضية الفلسطينية أمراً حاسماً ومصيري للمنطقة، لذا فإن السياسة الصينية تتخذ موقفاً محايداً تجاه القضية الفلسطينية، مع التأكيد على دعمها لعملية السلام والوساطة بين الطرفين(الحصبة & سلامة, 2024).

إضافة إلى ما سبق، فإن غياب استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع الصين ومبادرتها، يشكل نقطة ضعف، إذ يحرم الدول العربية من ميزة التفاوض الجماعي والقدرة على فرض شروط عادلة في التعاون مع بكين، مقابل امتلاك الصين استراتيجية واضحة الأهداف وطويلة الأجل.

وفي السياق ذاته، تسعى الولايات المتحدة إلى الحد من تنامي التعاون العربي الصيني ، خصوصاً في المجالات التكنولوجية والعسكرية ومجال الطاقة، انطلاقاً من اعتبارات تتعلق باستراتيجيتها العالمية ومصالحها السياسية في المنطقة العربية، لذا تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على الدول العربية بشأن شراكاتها مع الصين لتطوير وتشغيل البنى التحتية الحيوية، والتي تشمل الموانئ وتطوير شبكات الاتصالات (الجيل الخامس)، في ظل مخاوف أمريكية من إمكانية استغلال الصين لهذه المنشآت الاستراتيجية والسيطرة عليها في حال نشوب صراع مباشر مع الولايات المتحدة، مما قد يؤدي إلى عرقلة حركة التجارة العالمية وتهديد للمصالح الغربية.

التحديات الاقتصادية

منذ إقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية تحققت العديد من الإنجازات في هذا الشأن، إذ بلغت قيمة التبادل التجاري بين الطرفين في العام 2024 أكثر من (430) مليار دولار، وبرغم هذه الزيادة الكبيرة في التبادل التجاري بين الطرفين إلا أن هناك فراغاً كبيراً بين الصين والدول العربية يجب ملؤه بالتكامل الاقتصادي، حيث أن الميزان التجاري يميل لصالح الصين، فالدول العربية تستورد من الصين معظم الحاجات السلعية بأسعار تنافسية مغرية، بينما تصدر إلى الصين مواد خام كالنفط والغاز، الأمر الذي يسبب عجزاً تجارياً، الامر الذي يسبب في عجز تجاري في بعض الدول العربية مثل مصر، الجزائر، فضلاً عن أن سوق المواد الطاقية يتسم بالتقلب وللاستدامة على عكس المنتجات السلعية التي تتصف إلى حد ما بثبات الاسعار، هذا الاختلال يجعل الاقتصادات العربية عرضة لتقلبات أسعار الطاقة، مما يؤثر على عوائد الدول المصدرة، كما أن قابلية المواد الطاقية للنضوب تجعل تلك العوائد غير ثابتة(حمشي, 2020).

تعمل الصين على تعزيز التعاون في مجال الطاقة مع الدول العربية، وبالذات مجالي النفط والغاز الطبيعي، حيث أن الصين تشهد نمواً متسارعاً في اقتصادها، مما أدى إلى تزايد احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي، هذا الاعتماد المتزايد على الطاقة المستوردة من الدول العربية - حيث تعتمد الصين على منطقة الخليج في تأمين أكثر من (45%) من وارداتها النفطية -زاد من قلقها بشأن ضعف أو تعطل الامدادات وارتفاع الأسعار، سواء بسبب القرصنة، خطر الإرهاب، أو مكائد القوى الأخرى، وأواي تصعيد عسكري قد يحدث في المنطقة كالحرب بين إيران وإسرائيل 2025، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط وتراجع الاستقرار التجاري، لذا يبقى انعدام الاستقرار أحد التحديات الكبيرة أمام العلاقات العربية – الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق.

أن استثمارات الدول العربية الحالية في الصين محدودة للغاية، وهذا وضع لا يتناسب مع قدرتها الواقعية في الاستثمار الخارجي، فنصيب الاستثمار العربي في الصين يحتل نسبة ضئيلة في الاستثمارات الأجنبية في الصين، بالمقابل فإن بعض الدول العربية تعاني من ضعف البنية التحتية كالموانئ وسلاسل الإمداد، إلى جانب تعقيد الاجراءات الجمركية، وتباين السياسات الاقتصادية، كل هذا يؤدي إلى خفض فعالية الاستثمارات الصينية، بالإضافة إلى أن غياب سوق عربية موحدة يحد من قدرة الصين على التعامل مع دول المنطقة كوحدة اقتصادية متكاملة.

على الرغم من إعلان الصين سعيها للشراكة مع الدول العربية من خلال مشروع طريق الحرير الجديد، فان ثمة اتجاهات في المنطقة العربية تخوف من أن عوائد مشروع الحزام والطريق قد تخدم في الأساس الاقتصاد الصيني، حيث أن تنفيذ مشروعات المبادرة تعود المشاركة الكبيرة فيها للصين من خلال التمويل والإدارة، الأمر الذي تساهم تلك المشاريع في خدمة الاقتصاد الصيني، وقد لا تحقق تأثيراً إيجابياً في الاقتصادات المحلية للدول العربية، ولا تحقق فرص التنمية المتكافئة للجانبين.

علاوة على ذلك، فإن الاستثمارات الصينية المرتبطة بالشركات الصينية تقوم بتوظيف العمال الصينيين في الدول العربية، وفي هذه الحالة قد لا تلبي تلك الاستثمارات الحاجة إلى خلق فرص عمل في العديد من الدول العربية، إذ أن توظيف العمالة الصينية - كما رأينا في حالة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس- كان سبباً في إثارة السخط المحلي إزاء فرص العمل التي يحتكرها العمال الأجانب(الاوروبي, 2020).

ثمة مخاوف حول إمكانية تورط بعض الدول العربية في "فخ الديون الصينية"، بسبب زيادة النفقات الرأسمالية التي تتطلبها المشاريع في إطار مبادرة الحزام والطريق، مما يستلزم الاقتراض لتمويل تلك المشاريع، وقد تواجه بعض تلك الدول صعوبة في سداد الديون التي عليها للصين، وقد ينتهي المطاف بتلك الدول إلى تقديمها تنازلات اقتصادية وسيادية إذا لم تتمكن من تسديد ديونها، وبحسب بيانات البنك الدولي تعاني الأردن ولبنان من ارتفاع معدلات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبلغ 97% و174% على التوالي اعتباراً من عام 2021، كما تعاني الجزائر ومصر وعمان من ارتفاع الدين العام، وقد تؤدي زيادة عبء ديونها إلى نتائج عكسية(الاوروبي, 2020).

التحديات الثقافية

هناك عدد من التحديات الثقافية التي تواجه الدول العربية والصين في علاقاتهما، وهي تحديات ناتجة من حاجز اللغة وعامل البعد الجغرافي، إذ هناك صعوبة في اللغة الصينية لدى الدول العربية مما يحول دون انتشارها في الاوساط العربية، لذا فإن اللغة الانجليزية تعد لغة مشتركة للتفاهم بين الطرفين، لهذا يمكن القول إن التغلب على هذه المعوقات الثقافية يساعد دون شك في تعميق التفاهم المتبادل اللازم لتحقيق المنفعة المتبادلة.

فمن يتابع باهتمام العلاقات العربية- الصينية يجد أن البحوث والدراسات العربية حول الصين نادرة، فضلاً عن قلة المعاهد ومراكز البحوث المتخصصة في دراسة الشؤون الصينية، وهو ما يؤثر في حجم ونوع التوصيات ذات القيمة المقدمة الى دوائر صنع القرار في الحكومات العربية، ولسد هذه الفجوة لابد من إلحاق باحثين وخبراء قادرين على فهم وتأويل السياسات العامة الصينية بمختلف قطاعاتها، وقادرين فضلاً عن ذلك على التأثير في دوائر صنع القرار في حكوماتهم.

ثمة تحدي في اعتماد الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات من الإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، حيث يتم نقل صورة سلبية عن المنطقة العربية بأنها منطقة مضطربة وقضاياها معقدة جداً وإنها منبع الإرهاب، للتأثير على القيادات الصينية، الامر الذي يتسبب في نقل صورة نمطية وسلبية عن العرب والصين، إذ أن العلاقات الصينية العربية ودورها المستقبلي في العلاقات الدولية يستلزم وضوح الرؤية والاستراتيجيات (الحباشنة, 2020).

التحديات التكنولوجية

برغم أن التعاون التكنولوجي بين الصين والدول العربية يشهد تطوراً متنامياً، إلا أن بعض الدول العربية لاتزال تعاني من ضعف في البنية التحتية الرقمية، بحسب ماورد في تقرير الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي 2024، وبالذات في مجالات الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، الأمن السيبراني، حيث أن تفعيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى وجود بنية تحتية رقمية شاملة، تتضمن الاتصال بالأنترنت عالي السرعة وقدرات تخزين للبيانات الكبيرة، وقوة الحوسبة المتقدمة السريعة، وفي الدول العربية التي لا تتوفر بها مثل تلك البنية التحتية، قد يكون من الصعب إتاحة قدرات تبادل ووصول البيانات لأنظمة الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن الافتقار إلى الانترنت الموثوق به في المناطق النائية أو الريفية بتلك الدول، سيؤدي إلى اقتصار الاستخدام على المناطق الحضرية والأكثر ثراء اقتصاديا، وهو مالا يتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة (العربي, 2024).

أضف لذلك، يعد نقص المهارات الرقمية هو أحد أبرز التحديات أمام التعاون الرقمي العربي – الصيني، وبالذات في مجالات الذكاء الاصطناعي، التي تتطلب مهارات عالية في تحليل البيانات والتعلم الآلي والامن السيبراني، وهذا ما تعاني منه العديد من الدو ل العربية من نقص في الكوادر المؤهلة لإدارة وتشغيل الأنظمة التكنولوجية المتقدمة، هذا التفاوت يحد من قدرة الصين على تنفيذ مشاريع رقمية متقدمة في تلك الدول (العربي, 2024).

تختلف الأطر القانونية المتعلقة بالبيانات والخصوصية بين الدول العربية والصين، مما يعيق التعاون في مجالات التجارة الالكترونية، الذكاء الاصطناعي، إلى جانب أن هناك مخاوف لدى البعض من ان الاعتماد المفرط على التكنولوجيا الصينية قد يؤدي إلى فقدان السيادة الرقيمة، وبالذات في ظل عدم وجود اتفاقيات إقليمية عربية موحدة لتنظيم استخدام التكنولوجيا الصينية أو حماية البيانات.

الخاتمة

أظهرت الدراسة أن مبادرة الحزام والطريق قد لعبت دوراً في تحسين العلاقات العربية الصينية بشكل ملحوظ، حيث أسهمت المبادرة في رفع مستوى التعاون الاقتصادي، وزيادة حجم الاستثمارات الصينية في الدول العربية، وتوسيع حجم التبادل التجاري، إلى جانب المشاركة في مشاريع بنية تحتية كبرى في عدة دول عربية، كما فتحت آفاقًا جديدة للتعاون في مجالات التكنولوجيا، والنقل، والطاقة، والتعليم.

لذا يمكن القول إن المبادرة قد أسهمت بشكل إيجابي في تحسين العلاقات العربية الصينية من الجانب الاقتصادي، ولكن هذا التأثير الإيجابي يأتي في إطار غير متكافئ من حيث الفاعلية والرؤية الاستراتيجية، فقد أظهرت الصين قدرة عالية على توظيف المبادرة في خدمة مصالحها طويلة الأجل، من خلال استثمارات ضخمة، وتطوير البنى التحتية، وتعزيز حضورها الاقتصادي والتقني على الساحة العربية، بينما لا تزال الدول العربية، في معظمها تفتقر إلى رؤية موحدة أو استراتيجية واضحة تمكنها من تعظيم الاستفادة من هذه المبادرة.

وعلى الرغم من مساهمة المبادرة في توسيع نطاق التعاون العربي الصيني، لاسيما في مجالات التجارة والطاقة والنقل، إلا أن العلاقة لا تزال تميل إلى طابع استهلاكي من الجانب العربي، مقابل دور إنتاجي وتقني من الجانب الصيني، ما يكرّس خللًا في الميزان التجاري لصالح الصين، وعلى صعيد التكنولوجيا أيضاً، يتجلى التفوق الصيني في مجالات متعددة، أبرزها الذكاء الاصطناعي، والاتصالات، والبنية الرقمية، بينما لا تزال معظم الدول العربية تواجه تحديات في تبني وتطوير تقنيات حديثة بالشكل الذي يواكب التطور الصيني، كما أن الفجوة التكنولوجية تشكل عائقًا إضافيًا أمام انتقال الدول العربية من مجرد الشراكة الاقتصادية إلى شراكة معرفية قائمة على الابتكار والتطوير.

كما بينت الدراسة أن هناك مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية تؤثر في تحسين العلاقات العربية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق، لذا فإن معالجة تلك التحديات يتطلب من الدول العربية إعادة النظر في سياساتها وخططها التنموية، وصياغة رؤى وطنية متكاملة تمكّنها من تحقيق مصالح استراتيجية داخل هذه المبادرة، وتحويل العلاقة من استهلاكية إلى شراكة فاعلة بين الجانبين تضمن تبادلًا أكثر توازناً في المصالح والمعرفة، مما يعزز التعاون المستقبلي بين الصين والدول العربية.

ومن هنا، توصي الدراسة بضرورة قيام الدول العربية بإعادة النظر في استراتيجياتها الوطنية، وتبني سياسات أكثر فاعلية تنطلق من مصالحها الذاتية، مع تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والتعليم والابتكار الوطني، كما ينبغي الانتقال من نمط التعاون التقليدي إلى نموذج شراكة متكاملة، يكون فيه تبادل الخبرات والتقنيات وبما يؤدي إلى تحقيق توازن حقيقي في العلاقات، يضمن مصالح الطرفين ويؤسس لمستقبل أكثر إنصافاً وتكافوا في إطار مبادرة الحزام والطريق.

المراجع

Chartered, S. (2020). What are the six economic corridors under Belt and Road Initiative ?

Escwa, U. (2019). *Belt and Road Initiative : What Is in It for the Arab Region?:conomic and Social Commission for Western Asia (Escwa). Sixth Special Session, Amman 22-21 ,December 2019* .

إبراهيم, س. (2018). العلاقات العربية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والحرير: رؤى وتوجهات. شؤون عربية, 175, 1-20.

أحمد, م. (2023). مبادرة الحزام والطريق: الإنجازات والتحديات.

أسبار. (2023). قراءة في نتائج القمم السعودية والخليجية والعربية مع الصين.

إسماعيل, ر. غ., العيسى, د., & محجازي, ر. (2023). دراسة تحليلية لمبادرة الحزام والطريق الصينية. مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.

إسماعيل, ز. م. ع. (2024). النظام الدولي في ظل مبادرة الحزام والطريق: هيمنة أمريكية أم هيمنة صينية؟. قضايا سياسية, 76, 135-161.

الاوروبي, ا. (2020). العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سياق الاستراتيجية الصينية العالمية. المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق, 21, 47-60.

البدراني, ع. خ. (2023). مبادرة الحزام والطريق الصينية: جغرافية سياسية جديدة لتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب. دراسات دولية, 94, 157-160.

الحباشنة, ع. ع. (2020). مبادرة الحزام والطريق الصينية وأثرها على تطور العلاقات الاقتصادية الصينية-العربية. مجلة العلوم السياسية والقانون, 25, 1-19.

الخصبة, غ. م., & سلامة, م. ت. ب. (2024). الأبعاد السياسية للعلاقات العربية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق الصينية (2013-2021). دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية, 51(3), 438-450.

السامرائي, ب. ف. (2015). سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط : القضية الفلسطينية أنموذجا (الطبعة الأولى ed.). دار الرافدين للطباعة والنشر لبنان.

السعداوي, أ. (2024). واردات الصين من النفط في 2023 تسجل مفاجآت.. و5 دول عربية بالقائمة. الطاقة.

الشرق. (2022). العلاقات الصينية العربية من الحرير إلى الحزام والطريق. الشرق.

الشعبية, و. ا. ب. ا. (2022). تقرير عن التعاون الصيني العربي في العصر الجديد. و. ا. ب. ا. الشعبية.

العربي, ا. (2024). المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

العربي, ص. ا. (2021). التقرير الاقتصادي العربي 2021. صندوق النقد العربي.

الكريدي, أ. ع. (2024). استراتيجية الهيمنة ومستقبل النظام الدولي في ظل مبادرة الحزام والطريق. دار إنكي للنشر والتوزيع.

المسار. (2023). الاستراتيجية الصينية تجاه العالم العربي: الأهداف والمصالح والآفاق المستقبلية.

المستقبل. (2022). تحولات قادمة: فرص اقتصادية متصاعدة لتعزيز العلاقات العربية-الصينية.

المشاقبة, ع. م. (2014). البعد السياسي للعلاقات العربية-الصينية وآفاقها المستقبلية. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية, 41 (ملحق 1), 373-391.

المشاقبة, ع. م. (2017). العلاقات العربية-الصينية: الواقع والطموح. In مناقشات وبحوث الندوة الفكرية بعنوان العلاقات العربية-الصينية (pp. 253-270). مركز دراسات الوحدة العربية.

بروكنجز. (2019). مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمن من الاضطراب السياسي.

جمال, ه. (2022). مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية: بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف, 13, 234-245.

حمشي, م. (2020). الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية-الصينية: التحديات والفرص الاستراتيجية.

علوي, ه. (2023). أثر فاعلية مبادرة الحزام والطريق على تعزيز علاقات التعاون الصينية العربية. *Humanitarian and Natural Sciences Journal*, 4(5). https://doi.org/10.53796/hnsj4520

فودان. (2023). سياسة الصين في الشرق الأوسط: الخيال والحقيقة. جامعة فودان والمعهد العالمي لأبحاث الحوكمة تحليل الشؤون الجارية والعلاقات الوطنية, 1, 10-13.

قدورة, ع. (2023). موقع دول الخليج العربية في مبادرة الحزام والطريق الصينية. سياسات عربية, 11(63), 1-20.

محمد, ح. ع. (2024). الأبعاد الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق في مستقبل العراق (دراسة في الجغرافية السياسية). دراسات دولية, 97, 589-610.

محمد, م. ص. (2020). العلاقات العربية-الصينية: تحديات معاصرة. مركز دراسات الوحدة العربية.

مزاحم, ه. (2024). الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية.

مصخور, ب. م. (2016). استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين: بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية أنموذجًا. دراسات دولية, 67, 191-210.

نوفل, م. (2023). الصين في الخليج: شراكة شاملة مع العرب. مجلة الدراسات الفلسطينية, 134, 14-25.

والتحليل, و. ا. (2022). التوجه نحو الصين في العلاقات الخليجية: الأبعاد والمحددات.
وزارة خارجية جمهورية الصين, ا. (2024). أبرز الأحداث لمنتدى التعاون الصيني العربي على مدى عشرين عامًا.

فهرس الاشكال

شكل 1 : خريطة توضح طريق الحرير الجديد 7
شكل 2 : الشكل البياني الذي يوضح أكثر 10 دول عربية امتلاكاً لاحتياطيات النفط في 2023 12

فهرس الجداول

جدول 1: صادرات الدول العربية من النفط الخام إلى الصين للعام 2023 11

فهرس المحتويات

ABSTRACT: 2
المقدمة 2
أولاً: اشكالية الدراسة 2
ثانياً: اسئلة الدراسة 3
ثالثاً: أهداف الدراسة 3
رابعاً: فرضية الدراسة 3
خامساً: أهمية الدراسة 3
سادساً: منهجية الدراسة 3
سابعاً: مصطلحات الدراسة 3
ثامناً: الدراسات السابقة 3
تاسعاً: هيكلية الدراسة 4
المحور الأول: مبادرة الحزام والطريق 4
أهداف مبادرة الحزام والطريق 5
ممرات المبادرة 6
آليات مبادرة الحزام والطريق 7
المحور الثاني: تاريخ العلاقات العربية الصينية وتطورها 7
المحور الثالث: تأثير مبادرة الحزام والطريق على العلاقات العربية الصينية ..9
1. التأثير السياسي والأمني 9
2. التأثير الاقتصادي والتجاري 10
3. التأثير الثقافي 12
المحور الرابع: التحديات التي تعيق تطور العلاقات العربية الصينية ضمن مبادرة الحزام والطريق 12
التحديات السياسية 12
التحديات الاقتصادية 13
التحديات الثقافية 13
التحديات التكنولوجية 14
الخاتمة 14
المراجع 15